

رقم التسلسل: ٢٠٢٣ / ٣ / ١٣	التاريخ الهجري: 10 محرم 1424	اليوم: الخميس
المصدر: الزمن	مكان الصدور: الكويت	وتيرة الصدور: أسبوعية
رقم العدد: 222	عدد الصفحات: ٤	رقم العامود: ١
المحتويات: نص+(١)صورة	نوع المادة: (٦)	الجهة:
الكتاب:	الصباح، ناصر صباح الأحمد الصباح	
خاص القيس: #8#		

الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح في رؤية استشرافية قبل 3 سنوات التعاون التنموي بين العراق والكويت لا ينحصر في ظروف الواقع الراهن وحده

التواصل بين أقرب البلدان تجاوراً في المكان، فلا يعود لذلك التجاور الجغرافي أثر إيجابي، بل يتحول إلى احتكاك وقطيعة... وهذا هو بكل أسف واقع الحال اليوم.

أما متطلبات التنمية، فهي تحتاج قبل كل شيء إلى استقرار وطيد داخل كل بلد، وكذلك إلى مناخ سلام في محيطه الجغرافي وعلاقاته الإقليمية... وتتطلب كذلك إدارات سياسية تمثل مصالح مجتمعاتها وبخاصة حاجتها الملحة إلى التنمية... ومن هنا، فإن الاستقرار السياسي في العراق بقدر ما هو متطلب عراقي، فإنه متطلب كويتي، ذلك أن استقرار العراق هو استقرار الكويت، والاستمرار هو المناخ الذي يمكن أن تتعزز في إطاره الثقة وتتحقق فيه التنمية.

إن آفاق التعاون التنموي بين العراق والكويت يفترض ألا تنحصر في ظروف الواقع الراهن وحده، ولا في كون العراق والكويت بلدين نفطيين، فهذا ليس كل شيء... ذلك أن لعراق بلد له عمقه الحضاري التاريخي الإنساني، الذي لا يمكن إغفاله، وله واد زراعي خصب على ضفتي نهره وشطه، وله موقعه الجغرافي المميز... وكذلك الكويت، لها تاريخها الملاحي والتجاري العريق ولها موقعها الاستراتيجي الهام على رأس الخليج، الذي يؤهلها لأن تكون ملتقى لطرق المواصلات المؤدية إليها أو المنطلقة منها... وهذه إمكانات مهمة يمكن استثمارها تنموياً لمصلحة البلدين.

أما النفط، فإنه سيبقى مورداً اقتصادياً هاماً للكويت

عندما أنظر إلى خارطة منطقتنا، وأشاهد عليها بلدي الكويت وفي جوارها العراق، فإنني استذكر دوماً تلك القيمة الحضارية التاريخية الكبرى لهذه المجاورة... ولعلني أحياناً أغمض عيني لأستحضر صورة في مخيلتي لبلاد ما بين النهرين: حيث يمر فيها الفرات غرباً ودجلة شرقاً ليلتقيا في منتهى مسيلهما في شط العرب... وأستحضر في ذهني «أور» الكلدانية مدينة أبي الأنبياء إبراهيم الخليل... وأسترجع ذكرى سومر بلاد الكلدان الجنوبية ومدنيتها، التي هي أقدم مدنية دونها التاريخ.. أستعيد صورة بابل على الفرات، التي رسمها لاسكندر «عاصمة الشرق»... وتستحضر ذاكرتي «نينوى» عاصمة الآشوريين... أغمض عيني وأستشقى عقب تاريخ تليد وحضارة عريقة، فهل يحق لي ككويتي أن أزهو بمثل هذه الجيرة الحضارية؟... أم تراني مضطراً لأن أحصر نفسي في مآسي الأمس القريب وفواجعه مستذكراً الآمسه وهموماً؟... أم أن الخير كل الخير في أن أتطلع إلى المستقبل مستلهماً التاريخ ومتسامياً فوق الجراح؟... هذا ما دار بخليدي عندما قررت المشاركة في أعمال ندوتنا هذه... فهل تشارك كويتي مشاعري وآلامي وإحلامي وآمالي؟... هذا ما أرجوه.

يتطلب النظر إلى مستقبل العلاقات العراقية - الكويتية، بعد زوال نظام صدام الاستبدادي العدواني، تفحصاً موضوعياً دقيقاً لاحتمالات المتوقعة لهذه العلاقات، وذلك استناداً إلى رؤية استشرافية تأخذ بعين الاعتبار البعد التاريخي لهذه العلاقات وحقائق التجاور الجغرافي ومتطلبات التنمية في المنطقة بعامة، وني البلدين بخاصة، وإمكانات التعاون القائم بينهما، بعد تجاوز متعلقات الماضي وذلك على أسس واضحة من الاعتراف بالحقوق والمصالح والمنفعة المتبادلة.

إن التاريخ الحديث والمعاصر للعلاقات الكويتية - العراقية مليء بالتعقيدات والتوترات وحافل بالتهديدات والخاوف، مما يتطلب أولاً وقبل كل شيء تأسيس ثقة متبادلة، تنهي الإدعاءات الباطلة بالضم والإلحاق وترفض تكرارها... وهو الأمر، الذي لا يمكن أن يحققه نظام مستبد وعدواني كالنظام القائم، وإنما يتحقق فقط في حال قيام نظام عراقي ديمقراطي مسالم ملتزم بالمواثيق الدولية.

أما حقائق التجاور الجغرافي فهي حقائق أبدية ثابتة لا تلغيها الأحداث، ولكنها بالتأكيد تتأثر بها... فالعلاقات والتوترات والأزمات تقطع الصلات وتحول دون

القبس

مركز المعلومات والدراسات

والعراق، ولكنه يجب ألا يبقى المورد الوحيد، فهو سينضب ذات يوم، كما أنه عرضة لهزات الأسعار... ومن مصلحة كويتي وعراقيين أن نوجه جزءاً من اهتمامنا إلى خيار تنموي مشترك تكون فيه الكويت ميناءً ومركزاً تجارياً ومالياً وخدمياً لمنطقة شمالي الخليج، بما فيه العراق، وكذلك لأن تكون هذه المنطقة محطة «مخزون» تجارة وسط آسيا عندما ترتبط بخطوط السكك الحديدية مع العراق وإيران.

ورغم أن بعض الموانئ الأخرى في المنطقة قد حلت محل الدور التاريخي للكويت، في هذا المجال، إلا أن الكويت مع ذلك لا تزال قادرة على استرداد هذه المكانة. خاصة إذا أخذنا بالاعتبار أن الكثافة السكانية في كل من العراق وإيران متمركزة بالقرب من الكويت... وكذلك الدور الواعد، الذي يمكن للكويت أن تقوم به كميناء رئيسي ومركز مالي لدعم متطلبات الاقتصاد العراقي مستقبلاً بعد زوال حكم صدام، وذلك بسبب محدودية واجهة العراق البحرية، على الخليج، وقرب الكويت الجغرافي من الأراضي العراقية، وبخاصة قربها من التجمعات السكانية العراقية الكثيفة جنوبي العراق، وضخامة حجم الاقتصاد العراقي وقلة خبرته باقتصاديات السوق وبالسياسات، الاستثمارية.

كما أن الكويت مرشحة جغرافياً لأن تصبح مركز النقاء خطوط السكك الحديدية لكل من العراق وإيران وسورية والمملكة العربية السعودية، في إطار ما يمكن تصوره من تراطبات لـ «منطقة» شمالي الخليج الاقتصادية»، وكذلك الارتباط باقتصادات وسط آسيا والبلاد المطلة على البحر الأبيض المتوسط عبر شبكات خطوط السكك الحديدية المارة بالعراق وإيران وسورية، التي يمكن أن تلتقي في الكويت.

وهناك أيضاً فرصة محتملة أمام الكويت لاستثمار موقعها الاستراتيجي المميز لتحسين خدماتها للنقل الجوي، سواء لتصدير المنتجات العالية القيمة أو لخدمات الترانزيت والسياحة، وبخاصة السياحة الحضارية إلى مواقع الآثار التاريخية في العراق، وكذلك لمدايين تصدير النفط العراقي عبر الموانئ الكويتية.

كما أن الاستثمارات الكويتية، وكذلك القطاع المصرفي الكويتي يمكنهما أن يساهما في تحقيق التنمية داخل العراق وفي إنشاء مشروعات خاصة ومشتركة، وتنشيط حركة التجارة البيئية، وكذلك مع دول منظومة مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وذلك عندما تتبدل الظروف السياسية وينشأ في العراق مناخ استثماري جاذب، خاصة وأن السوق العراقية سوق كبيرة وواعدة.

هذه ملامح وأفاق التعاون التنموي بين الكويت والعراق، الذي نأمل ذات يوم قريب أن تزول عوائقه وتتحقق إمكاناته، لما فيه خير ومصحة الشعبين. ■

20/10